

"اغتيال الطفولة بالقانون" .. 227 طفلة يزففن إلى المجهول يومياً تحت سمع وبصر الحكومة



الأحد 7 ديسمبر 2025 م

في ظل غياب الإرادة السياسية وانشغال النظام بتكرير قبضته الأمنية، تتحول أجساد طفلاً مصر إلى ساحة لانتهاكات ممنهجة تحت مسمى "الزواج"، في جريمة مكتملة الأركان ترتكب بمعاركة مجتمعية وتواطؤ تشريعى

فقد كشف تحقيق استقصائي نشره موقع "المنصة" للحفي يوسف عقيل، عن أرقام مربعة توضح حجم الكارثة المسكوت عنها، حيث تم توثيق زواج 911 ألف قاصر خلال السنوات العشر الماضية (2014-2024)، بمعدل صادم يصل إلى 227 طفلة يومياً.

هذه الأرقام ليست مجرد إحصائيات، بل هي صرخات مكتومة لآلاف الضحايا اللواتي يتم "بيعهن" في سوق النخاسة المقنن، وسط صمت مريب من حكومة الانقلاب التي تكتفى بالشعارات الزنانية بينما ترك 83% من هذه الجرائم تستغل في الريف المهمش والفقير

## ثغرات قانونية وتوافق برلماني: تشريع "الاغتصاب المعنوي"

رغم النصوص القانونية التي تحظر توثيق الزواج قبل سن الـ 18، إلا أن الواقع يكشف عن "مسرحية هزلية" يُشارك فيها الجميع فالقانون الحالى، الذى يفتقر لأى عقوبات رادعة للأسر، يفتح الباب واسعاً أمام التحايل عبر عقود "التصادق"، التى تُشرعن الجريمة بأثر رجعى

إن هذا الفراغ التشريعي ليس مجرد "ثغرة"، بل هو سياسة ممنهجة لبرلمان "موالاة" متواطئ عرقل مراراً إصدار قانون يجرم زواج القاصرات بشكل صريح، مفضلاً الحفاظ على تحالفاته مع القوى المرجعية والقبلية على حساب مستقبل طفلاً مصراً

إن غياب الرادع القانوني يحول الدولة من جهة حامية للحقوق إلى "شريك صامت" في جريمة الاتجار بالبشر، خاصة في الحالات التي يتم فيها تزويج طفلاً لرجل يكبرونه بعقود، في صفقات مشبوهة تغيب عنها الإنسانية وتحضر فيها المصالح المادية الضيقة

## ماهي الأنساب الضائعة: أطفال بلا هوية وأمهات قاصرات

لم يتوقف التحقيق عند الأرقام، بل غاص في عمق المأساة الإنسانية، كاشفاً عن قصص يندى لها الجبين في الشرقية، تحولت طفلة في الـ 13 من عمرها إلى أرملة وأم، لتجد نفسها عاجزة عن تسجيل طفلها باسم أبيه المتوفى، لينتهي بها المطاف بتسجيله باسم "والدها" ليصبح ابنها "أخاهما" في نظر القانون!

هذه "المأساة المركبة" ليست حالات فردية، بل هي نمط متكرر ينبع أجيالاً من الأطفال مجهمولي النسب ومدرومين من الميراث والحقوق، ضحايا لفوضي قانونية وأخلاقية ترعاها دولة لا تكرث بتمزيق النسيج الاجتماعي طالما أن ذلك يحدث بعيداً عن أضواء العاصمة

حالة أخرى لطفلة في الـ 15 أنجبت طفلاً يُسجل باسم "جده"، لتكشف بعد بلوغها السن القانونية استحالة تصحيح النسب، ليظل الطفل "أخاً لأخيه" قانونياً، مما يخلق تعقيدات اجتماعية وميراثية لا حصر لها

هذه القصص ليست سوى غيض من فيض، وتأكد أن النظام لا يوفر الحماية لأكثر الفئات ضعفاً، بل يتركهم فريسة لتقالييد بالية وفقراً مدقعاً

## الريف الضحية: الفقر والجهل وقود الجريمة

يشير التحقيق إلى أن 83% من الحالات تتركز في محافظات مثل الشرقية والمنيا، وهي مناطق تعاني من تهميش تنموي متعمدٍ فاللائق المدقع، وغياب الخدمات التعليمية عن أكثر من 2300 قرية محرومة من المدارس، يخلقان بيئة خصبة لنمو هذه الظاهرة

إن حكومة الانقلاب، التي تنفق المليارات على مشاريع استعراضية في العاصمة والمدن الجديدة، ترك الريف يغرق في الجهل والحرمان، مما يدفع الأسر للتعامل مع بناتها ك "أعباء" يجب التخلص منها بأسرع وقت

إن استمرار هذه الظاهرة هو دليل دامغ على فشل الدولة في القيام بمسؤولياتها التنموية والتوعوية، فبدلاً من بناء المدارس وتوفير فرص حياة كريمة، تركت الحكومة المجال مفتوحاً لثقافة "الستر" المغلوطة وتجارة الزيجات المبكرة، متباهلاً الآثار المدمرة لذلك على صحة الأمهات الصغيرات ومستقبل أطفالهن

إن الصمت على هذه الجرائم لم يعد مقبولاً، واستمرار الوضع الحالي هو إدانة صريحة لنظام يشارك بصمته وتوافقه في اغتيال براءة الآلاف، ويحول مستقبل الوطن إلى كابوس مظلم، بدلاً من أن يكون بيئة حاضنة للنضج والحياة الكريمة